الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٦٧
الإثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هواركا (ناميبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسائل حقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الاجتماع التذكاري الخاص للاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه ليسرني، إذ نجتمع اليوم لنحتفل معا بانتهاء سنة الأمم المتحدة للتسامح، أن أشيد بالأمم المتحدة لما بذلته من جهود، تحت قيادة أمينها العام بطرس بطرس غالى، من أجل نشر قيم التسامح والسلم والتعاون والتضامن الإنساني، وهي قيم نبيلة تضمن استدامة الحضارة.

كما يسرني أن أشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومديرها العام السيد فدريكو مايور على ما أسهما به في نجاح سنة الأمم المتحدة للتسامح.

لقد شهدت البشرية على مدار عدة سنوات انتشار الإرهاب والعنف والمواجهة والكراهية والفظائع مما جلب المآسي والمعاناة الى الملايين من البشر. وذلك كما لو أن الضمير العالمي لم يعد يؤدي دوره في تشكيل سلوك الأفراد والمجتمعات والدول، أو في مساعدتنا على الاستفادة من دروس الماضي.

وليس في نيتنا أن نصور العالم كمكان تعمه الفوضى، كما أننا لا نعتبر هذه الحالة بمنأى عن التغيير. وإنما نحاول بالأحرى أن نصف واقعا قمينا بأن يحثنا على استثارة ضمير العالم، وتحليل الأسباب

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86748
9586748

الجذرية للحالة بشكل أعمق، وعلى أن نستكشف الوسائل التي تمكننا من أن نضع نهاية لها.

إن فشل الإيدولوجيات والقيم التي كانت تروج لهـا، والطريقة التي انطوت بها مجتمعات وجماعات معينـة، بل شعوب، على نفسها بعد ذلك لا يكادان يفسران وحدهما تدهور المشاهد في قيم التسامح. إن التواتر المثير للدهشة الذي تنقل به وسائط الإعلام صور العنـف وإبادة الأجناس وشتى أشكال الإرهاب والتطرف وبـدون أي مراعاة لعواقب ذلك، قد أسهم بدوره في تهويـن أمـر هذه الصور في أعين الرأي العام، مما أسفر عن قدر معين من اللامبالاة إزاء تلك الأحداث الوخيمة.

ويحتاج العالم اليوم، وبأكثر من أي وقت مضى، الى أن يعلـي من قـدر قيمة التسامح في حربه ضد الأنانية وعدم الاكتـراث، وأن يستعيض عن الخوف بصفاء النفس وعن الاستبعـاد والتهميش بالتضامن، سـواء داخـل المجتمعات أو على مستوى الجماعة الدولية. إن التسامح أحد القيم الأساسية لعقيدتنا الإسلامية ولتقاليدنا الاجتماعية. وهو يسم بطابعه المجتمع التونسي، فهو نموذج حي للكيفية التي يمكن أن تستوعب بها الاختلافات في نظام حضاري واحد.

ومثلما ننظر الى هذه القيمة في بلدنا على أنها ذات طابع عالمي عام، فإننا نقيم أيضا اختياراتنا السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والحضارية على مفاهيم مشربة للغاية بالتسامح. لقد فهمنا، ووطدنا، العلاقات ما بين المكونات السياسية والاجتماعية لشعبنا بروح دينامية من التصالح والتوافق بغية تعزيز تقدم بلدنا على درب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولذا وضعنا ميثاقا وطنيا فيه خلاصة القيم الثابتة لحضارتنا، القيم التي توحدنا والتي اعتنقتها الأحزاب والمنظمات والعناصر الأخرى المكونة لمجتمعنا المدني. وقد أعطينا أيضا مبدأ المساواة الأهمية التي هو جدير بها باعتباره قيمة اجتماعية ثقافية. ولتحقيق ذلك، عززنا مكاسب المرأة وأدخلنا مزيدا من التطوير على تشريعنا في هذا المجال.

وكان للشباب أيضا مركز متميز في الخطة التي عكفنا على بنائها للمجتمع. وقد أصدرنا مدونة خاصة من القوانيـن لحماية الأطفال، تضاف إلى التدابير والآليات التي لا تحصى التي أقمناها لحماية الأطفال ولإعطاء شكل ملمـوس للقيم والمعاييـر المقررة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

والتسامح هو ايضا روح التضامن المنغرس بجذور عميقـة في ثقافنـا وتقاليدنا. وقد أقمنا الصندوق الوطني للتضامن بقصـد إتاحـة الفرصة للقطاعات الضعيفة من سكاننا كي تحيا في ظروف لائقة.

وفيما يتعلـق بحمايـة الأقليات الدينية، فإن تونس - التي هي بلد متفتح تسوده الحضارة والتعايش السلمـي بيـن أقلياتـه المختلفة - قد جسدت في تشريعها تقاليد التسامح واحترام القوميات، والديانات الأخـرى، وذلـك بإدراجهـا الضمـان الواجـب لحقوق الأقليات الدينية في صلبه.

إن تونس، معززة بموقعها الجغرافي وبانتمائها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وافريقيا، والمنطقة العربية المسلمة، كانت في صدارة البلدان التي تصدت لمظاهـر عـدم التسامـح في هـذه المنطقة وغيرها. وسواء فيما يتعلـق بالتمييـز العنصري في القارة الافريقية، أو بنزاع الشرق الأوسط أو بمأساة شعب البوسنة، راحت تونس تدافع دائما بقوة عن القانون والعدالة والسلم، وترفع لواءها. ولكوننا نؤمن بقيم التسامح والتعاون والتضامن، دخلنا في عدة مبادرات وأنشطة لكفالـة أن يظـل البحـر الأبيض المتوسط بحيـرة سلـم وأمـن، وجسرا يوحد بين الساحلين وييسر تعزيز المبادلات الاجتماعية الثقافية والتنمية المشتركة بين البلدان المشاطئة.

وفي هذا السياق، يطيب لنا بصفة خاصة إبلاغ الجمعية العامة بأمر التوقيع في الآونة الأخيرة بين تونس والاتحاد الأوروبي على الاتفاق الأول للشراكة وللتنمية المشتركة، مما يفتح الطريق لاتفاقات أخرى مشابهة سوف تعطي شكلا ملموسا لعقائدنا بشأن السلم والتسامح.

وفي هذا السياق فإن قرطاجة، التي هي مدينة ذات حضارة ترجع إلى ثلاثة آلاف سنة خلت، وأضاءت إنجازاتها ثلاث قارات - افريقيا وأوروبا وأمريكا - قد استضافـت في نيسـان/ابريل الماضي ندوة البحر الأبيض المتوسط عن تعليم التسامح. إن هذا الاجتماع، الذي عقد تحت الرعايـة المشتركـة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والحكومة

التونسية قد ضم عددا كبيرا من الفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاجتماع والزعماء الدينيين، وأكد دور الديانات وأهل الفكر ووسائل الإعلام في نشر التسامح. وقد أسفر الاجتماع أيضا عن إقرار ميثاق قرطاجة، وهو وثيقة تؤكد من جديد دور الديمقراطية والتعددية السياسية في نشر التسامح. ويقضي الميثاق بأن التسامح لا يمكن نشره نشرا كاملا إلا بالتصدي للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، للتفاوتات داخل الأمم وللسياسات الاقتصادية المملاة من الخارج. ويقول الميثاق إن التنوع الثقافي ينبغي اعتباره من عوامل الإثراء لا الانقسام. ولذا ينبغي الاعتراف بالديمقراطية وبحرية الفكر والتعبير باعتبارهما حقوقا ثابتة لا تنتزع ولا يجوز التمييز في أمرها.

وسوف أختم باقتباس كلمة للسيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس، أعرب فيها عن أمله في:

"أن تتيح سنة الأمم المتحدة للتسامح، بما يتجاوز الاحتفال والنقاش الأكاديمي، والبحوث ونشر الدراسات وتوجيه النداءات، فرصة لرسم نهج واضحة وإرساء مقترحات مفيدة لغرس التسامح على مستوى المثل العليا والممارسة معا، ولإعطائه شكلا ملموسا في العلاقات بين الأفراد والجماعات والأعراق والدول والحضارات والأديان والثقافات."

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيناتور دومنيك فورمان، عضو البرلمان باستراليا.

السيد فورمان (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استراليا هي من الأمم التي يبلغ فيها تعدد الثقافات أبعد شأو. فلدينا ثقافة محلية ثرية ومتعددة اللغات. وثلث الاستراليين تقريبا من المهاجرين، وقد قدموا من كل قارة. ولدينا ٢٤٠ جماعة إثنية مختلفة. والألسن تنطق عندنا بكل لغة حديثة تقريبا، كما أن لكل دين معروف أتباعا يمارسونه في استراليا.

واحتفالا بسنة الأمم المتحدة للتسامح وبالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، استضفنا مؤتمرا عالميا للتنوع الثقافي في مدينة سيدني في نيسان/ابريل من هذا العام. وكان الغرض من هذا المؤتمر هو النظر في الطرائق التي يمكن بها أن نجعل التنوع الثقافي أقل إعاقة للتقدم البشري وأشد دفعا لتحقيق ذلك التقدم. أي الطرائق التي يمكن بها للمجموعات المختلفة ليس فقط أن يتسامح بعضها مع بعض بل أن يستفيد فعلا بعضها من بعض؟

إن الأمين العام بطرس بطرس غالى، في خطابه الهام أمام المؤتمر، لاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجعلان كلاهما من الثقافة حقا أساسيا للإنسان، كما يجعلان من التنوع الثقافي قضية مركزية في عمل الأمم المتحدة اليوم.

وقد دل جدول أعمال المؤتمر على أن التنوع الثقافي هو في حد ذاته مفهوم متنوع. فهو يثير في الأذهان شواغل تختلف باختلاف الناس، تبعا لخلفيتهم. ولأذكر بعض الأمثلة على ذلك: فقد تضمن المؤتمر تقييم مواد عن مواضيع بالغة التنوع منها الانتقال الدولي لليد العاملة في آسيا؛ والقضايا المثارة في صدد الرعاية الاجتماعية للسكان الأصليين في كندا؛ والموسيقى كقوة في سبيل التغيير الاجتماعي؛ وطبيعة الانكليزية الحديثة كلغة مشتركة بين الثقافات؛ والمزايا التنافسية للقوة العاملة المتنوعة ثقافيا، والتحالفات والولاءات في عملية إعادة بناء جنوب افريقيا؛ وتجربة استراليا مع السكان الأصليين، وبناء التماسك في أعقاب النزاع؛ الآفاق الفلسطينية؛ والثنائية الثقافية والبيروقراطية في نيوزيلندا؛ والدروس المكتسبة من لوس انجلوس؛ والحفاظ على تراث الهند المعماري؛ والتغيير الدستوري والحياة السياسية في فيجي؛ والتنوع والعنف داخل الأسرة. كما قدمت أيضا ورقة عنوانها "وتداعى الحائط: برلين".

إن مجرد استخلاص خيوط مشتركة في مؤتمر كان فيه كل هذا القدر من التنوع، يعد في حد ذاته انجازا في بناء الجسور. وقد خرج المؤتمر بنتيجة مؤداها أن جميع المجتمعات إنما تكسب إذا ما كانت حقيقة مجتمعات جامعة ومتفتحة وتقدمية في الأسلوب الذي تتناول به التنوع الثقافي.

ورأى المؤتمر أن النهج الوطنية في إدارة التنوع الثقافي التي تتوخى تغذية الثقافة الغنية والتقاليد اللغوية المتأصلة للجماعات المتنوعة، هي نهج تؤدي

إلى تعزيز المركز التنافسي للاقتصادات الوطنية وإلى تعضيد السلم والأمن الدوليين.

ونادى بأن تيسر سياسات الحكومات فرص الوصول إلى اللغات الوطنية، وتوفر فرصا متكافئة للحصول على التعليم والتدريب وللوصول إلى أسواق العمل والخدمات الاجتماعية. واعتبر توفير العدالة الكاملة للشعوب الأصلية وتأمين المصالحة معها أمرين أساسيين.

وفي نفس الوقت، اعترف المؤتمر بأنه يجب التوفيق بين التنوع ومقتضيات التلاحم الاجتماعي - فالقيم والعادات المشتركة من الأمور التي ينبغي تشجيعها. كما ينبغي مواصلة النهوض بمركز المرأة في جميع الثقافات.

وتأمل استراليا أن تساعد الأفكار والتجارب التي عرضت في مؤتمر التنوع الثقافي على رفع الوعي العام بمسألة التسامح، مما ييسر التعاون داخل المجتمعات وعمل الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن تنفذ بعض المقترحات المحددة، بما في ذلك تنفيذها من خلال برنامج إدارة التحول الاجتماعي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وأبرز مؤتمر سيدني الحاجة إلى مزيد من المناقشة بشأن إسهام التنوع في التنمية الاقتصادية، وبشأن الحالة الفريدة للشعوب الأصلية. وتشجع حكومة استراليا البلدان الأخرى على النظر في استضافة مؤتمر متابعة، أو سلسلة من الحلقات الدراسية، لمواصلة النقاش بشأن التنوع الثقافي وتشاطر المعلومات والممارسات.

قد يثور الجدل بين الفلاسفة بشأن الميل الفطري إلى التعصب ضد من يختلفون عنا وإلى العنف ضدهم وبشأن موقعه من النفس البشرية. أما على الصعيد الاجتماعي فلا خلاف في أن التعصب على أساس الاختلافات العرقية والدينية والإثنية واللغوية والجنس الآخر، إنما هو تعصب تستغله مجموعات تسعى إلى اكتساب سلطة اقتصادية وسياسية على الغير، أو إلى الإبقاء على هذه السلطة.

وفي النهاية غير المرئية لهذا الطيف يأتي إنكار الفروق الذي يؤدي عمليا إلى الإضرار بأناس بفرض توقعات موحدة منهم وتقديمه فرصا موحدة لهم.

وفي الجانب الأسوأ، شهد كل جيل، منذ بدء الحرب العالمية الثانية، حالات تباد فيها الأجناس عن تعمد أو تشجع فيها الفوضى أو التي يقوم فيها المجموعات الضعيفة بتدمير بعضها البعض. ويجب أن يكون عمل الدول والأمم المتحدة موجها لضمان وقف هذا النمط، وذلك عن طريق التنمية المنصفة والتعليم وحكم القانون.

إن التسامح مسألة سلم وأمن وتنمية اقتصادية واجتماعية وحقوق إنسان. لذلك، فإن ترسيخ التسامح مهمة مناسبة للأمم المتحدة التي يتحقق فيها التنسيق الصحيح ويعاد تحقيق التكامل بين أجزائها. وبالتالي، فإن من المناسب جدا الاحتفال بسنة التسامح في جلسة عامة للجمعية العامة.

فلتتهاوى جدران التعصب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد فضل الله (السودان): يطيب لي أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة في مناسبة عظيمة وهامة هي الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح.

التسامح، هذا المفهوم الذي برز على السطح مؤخرا، لم يأت من فراغ. بل إن ظاهرة عدم التسامح التي يشهدها العالم اليوم هي التي تجعلنا نتحدث عنه. فالعالم اليوم يعيش توترات ونزاعات في جميع بقاعه ويعاني من ظواهر عديدة مثل كراهية الأجانب والإبادة العرقية وعدم احترام ثقافات وديانات الغير، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى تعالي بعض الثقافات على الأخرى نتيجة للتعصب الأعمى الذي ينتهجه البعض. كل هذه الظواهر تجعل التسامح أمرا ضروريا وهاما من أجل القضاء على هذه البؤر المشتعلة. فالعالم كان ومنذ الأزل مختلفا، والثقافات والأعراف والديانات تتباين من مكان لآخر منذ أن خلق الإنسان. فما هو الجديد الذي يجعل ظاهرة عدم التسامح تطل على السطح اليوم؟

إن عدم التوازن في تقسيم الثروات والفقر والمرض والظلم الاجتماعي هي العوامل الأساسية التي تجعل بعض الحكومات تستعلي على شعوب دول أخرى لتفرض عليها ثقافاتها وتسعى لذلك جاهدة مستغلة كافة مواردها وقواها في هذا الشأن. فيتهم من له ثقافة مختلفة أو دين آخر أو عادات وتقاليد مخالفة بأنه ينتهك حقوق الإنسان، أو يوصف بالإرهاب أحيانا، وبالأصولية أحيانا أخرى، بينما في الواقع نجد أن الضغوط والشروط التي تشترطها هذه الدول على الشعوب الأخرى تسبب انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

إن الاختلاف الثقافي والتنوع العرقي والديني، في رأينا، هو مصدر من مصادر الإثراء والإشعاع للحياة الإنسانية العامة.

وخير مثال نسوقه في هذا الصدد هو السودان، ذلك القطر المترامي الأطراف، رأسه في الشمال الإفريقي وجنوبه يمتد إلى قلب إفريقيا، والجزيرة العربية وآسيا على بعد خطوة من شرقه. فهو أفريقي عربي، مسلم مسيحي، وفيه ديانات محلية متعددة يعتنقها جزء من سكانه، هذا الأنموذج نعتبره مثالا للاختلاف والتباين في قطر واحد. وقد ظل السودان عبر حقب التاريخ أنموذجا للتعايش الديني والثقافي، حيث شيد المسجد بجانب الكنيسة، ويعمل المسلمون والمسيحيون فيه جنبا إلى جنب، وتتعايش فيه القبائل بمختلف أعراقها في تناسق وتناغم. هذه الخصائص أهلت السودان أن يستضيف مؤتمرين دوليين لحوار الأديان، عقدا في الخرطوم وشاركت فيهما قيادات دينية من مختلف بقاع العالم، خرجت بتوصيات دعت إلى التعايش السلمي بين الأديان السماوية التي جاءت من رب واحد.

وفي هذا الصدد يجدر بي أن أشير إلى أن السودان قد استقبل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، بابا الفاتيكان، في عام ١٩٩٢، كما استقبل في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي سعادة الدكتور جورج كيري، كبير أساقفة كانتربري، الذي زار عدة مناطق في السودان.

فالسودان استقبل، وسيظل يستقبل، مثل هذه الوفود والشخصيات الهامة لتقف على الأنموذج السوداني وتشاهده على الطبيعة. والجدير بالذكر أنه قد ألغيت القوانين التي ظلت تقيد التبشير فترك مفتوحا لجميع الديانات باختلاف مدارسها. ولأول مرة في تاريخ السودان تم تعيين الأسقف غبريال روريج وزيرا للدولة في وزارة الخارجية السودانية، كما يشارك الأخوة المسيحيون في جميع الوظائف القيادية العليا، مثل منصب نائب رئيس الجمهورية.

ومهما يكن من أمر، فإننا نواجه اليوم بهذا التحدي الذي يدعونا لتجاوز اختلافاتنا وتوسيع صدورنا، حتى تسع ثقافات وديانات الغير، وينبغي أن نعي أن العالم لا يمكن أن تفرض عليه ثقافة واحدة دون اعتبار للثقافات والحضارات الأخرى.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحتفل الجمعية العامة اليوم بسنة الأمم المتحدة للتسامح. ومما يؤسف له أشد الأسف أن تعطى لي الكلمة وأنا ألاحظ أن نقيض التسامح هو الذي مورس قبل أيام قلائل في الأعمال الوحشية التي ارتكبت في نيجيريا. إن النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها إنما يستندان إلى وجود التسامح وسيادة القانون. والنرويج تدين إعدام السيد كين سارو ـ ويوا والثمانية المتهمين معه. فبهذا الفعل تقاعست نيجيريا عن الوفاء بالتزامها بمراعاة حقوق الإنسان وبعدد من المواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

وتصادف سنة الأمم المتحدة للتسامح الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهذا يذكرنا بالتزام الآباء المؤسسين للأمم المتحدة بممارسة التسامح. ومما يثير القلق الشديد ويشكل تحديا لنا جميعا أنه بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة بنصف قرن لا تزال ممارسة التسامح ومثله العليا أبعد ما تكون عن التحقق، في كثير من أنحاء العالم.

وينبغي أن تكون الدولة بيتا مشتركا لكل المقيمين فيها في ظل المساواة وعدم التمييز. وقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري، وإعلان حقوق الأقليات توجيهات محددة في هذا الصدد. وتشكل هاتان الوثيقتان معا مجموعة من القواعد الدنيا للتعايش السلمي والتعاون البناء بين أفراد الفئات القومية المختلفة.

إن منطق سنة الأمم المتحدة للتسامح التي أعلنتها الجمعية العامة بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منطق يلقى كل التأييد من

حكومتي. فالتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب الديني مسائل تتناقض مع المبادئ الديمقراطية ويجب أن تزول. واحترام حقوق الفرد وحرياته والقبول بالتنوع يسهمان، من ناحية أخرى، في بناء مجتمعات العدل. وفي هذا الصدد وغيره نوافق على البيان الذي أدلت به اسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي يعيد تأكيد التزامنا بأهداف سنة الأمم المتحدة للتسامح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جونيجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ظلت لمفهوم التسامح أهميته في حضارة البشرية. فهو المعيار الأساسي أو القيمة الأساسية في العلاقات التي تربط بين البشر. ويمكن استخدام درجة التسامح في قياس تقدم أي مجتمع وحيويته. والتباين في آراء الأفراد والفئات والمجتمعات والأمم والبلدان والكتل الإقليمية هو أساس الفكر الإنساني وهو شرط أساسي لنمو حضارة الإنسان. وتنوع الثقافات واللغات وفلسفة الحياة ونظم الحكم هو الذي يجعل الحياة متنوعة ويثريها بألوانها اللانهائية. فمن الضروري بالتالي أن يحمى هذا التنوع ويصان بالتسامح. والتسامح بين الأفراد يعزز التفاهم، وبين الجماعات يشجع على الوئام، وبين الأديان يشجع على الحوار والاتصال، وبين الأمم يعزز التعايش السلمي.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة بدلا من أن نسمع أصوات الوئام والوفاق صرنا نسمع أصداء التصادم بين الحضارات. وسادت التخوفات من أن تحل محل العداوات الايديولوجية القديمة صور جديدة من المواجهات. ونحن نرى أن قرار الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ بإعلان عام ١٩٩٥ سنة الأمم المتحدة للتسامح جاء في وقته. بيد أننا نرى أن الإعداد للسنة، والاحتفال الفعلي بها، لم يكونا مشهودين. فقد طغى على السنة ذاتها عدد من المناسبات الهامة الأخرى التي وقعت خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

إن تعميم التعليم الأساسي، وتحسين نوعية التعليم، والتركيز على محو الأمية العلمية، وتوسيع نطاق التعليم العالي، ولا سيما في البلدان النامية أمور يمكن أن تقطع جميعها شوطا بعيدا في الحد من وطأة التعصب في مجتمعاتنا. وتزايد الترابط في الاقتصادات، عن طريق التجارة الدولية والمشاريع الاقتصادية المشتركة والتجمعات الإقليمية، هو عامل حفاز في إيجاد درجة ما من التسامح. وقوى النظام السوقي، إذا ما لطفت بالتدخلات الرامية إلى تحقيق العدل الاجتماعي والانصاف، يمكنها أن ترسي أيضا القواعد المرجوة لمجتمعات يسودها التسامح.

ولقد واصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة سعيهما إلى إيجاد أكثر الطرق فعالية لتعزيز التسامح. إذ يوفر الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الإطار الأساسي للاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها بالنسبة للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وعلى المستوى الدولي، توصلنا إلى توافق آراء على أن حقوق حرية الفكر والضمير والدين والعقيدة تشكل أهم الجوانب في حياة الأفراد والجماعات. ويشكل التمييز بين البشر على أساس أصولهم الإثنية أو خلفيتهم اللغوية أو دينهم أو معتقداتهم اعتداء على كرامة الإنسان. وهو يبلغ مبلغ التنكر لمبادئ الميثاق. ولقد توصلنا إلى اتفاق بشأن ضمان حريات الفكر والضمير والدين ويجب علينا أن نحافظ على هذه الحريات بالتسامح والتفاهم مهما كان الثمن.

والتعصب يولد العنف والتمييز والإقصاء ويمهد الطريق لانتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية والأمن الشخصي. وقد شهدنا في أنحاء كثيرة من العالم أن الدعوة إلى المبادئ القائمة على التعصب وممارستها قد أدت بصورة منتظمة إلى التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومن المحتم علينا أن نحارب التعصب كي نستأصل أسباب المنازعات والصراعات والحروب المدمرة للجميع. ولا تكفي في مكافحة التعصب التدابير الدستورية أو القانونية وحدها. بل يجب أن نتجاوز الأحكام القانونية ونتغلب على الكراهية والتعصب وأعمال العنف والامتهان والقسر والتطرف. ولتعزيز التسامح علينا بالتعاون والمشاركة النشطة من جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وينبغي فضلا عن هذا أن تبذل الجهود لإقامة الجسور بين الناس ولتوحيدهم في إطار علاقات متداخلة حتى يصبح التسامح والتفاهم أسلوب الحياة والمعيار الأسمى للسلوك في العلاقات الاجتماعية.

وتقع المسؤولية على عاتق جميع الدول عن حماية حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية. ولدينا توجيهات مستفيضة بشأن هذا الموضوع في شكل القرارات والإعلانات التي أصدرتها الجمعية العامة. والأقليات تتميز بالضعف، ولا يمكنها حماية نفسها في كثير من المجتمعات. ولهذا يجب أن تتدخل الحكومات تدخلا حاسما وتتخذ إجراءات إيجابية لحماية حقوقها وتهيئة ظروف مؤاتية لإكمال نموها وتطورها. ويجب ألا ينظر إلى علاقات الأقليات بالقطاعات الأخرى من المجتمع من منظور سلبي، بل ينبغي إيلاء الاعتراف الواجب لمساهمتها في السلام والأمن والاستقرار والثقافة الوطنية.

وتبذل باكستان جهودا أكيدة لترسيخ قِيم التسامح من أجل تعزيز الوئام بين مختلف قطاعات المجتمع. ويعلن دستور باكستان حرمة كرامة الإنسان ويضمن حرية الرأي والتعبير، والاشتراك في الجمعيات، والتجمع والتنقل. وتعلن المادة ٢٥ (١) أن كل المواطنين متساوون ويحق لهم أن يتمتعوا بحماية متساوية. ويعلن الدستور كذلك أنه يجب ألا يكون هناك تمييز ضد أي مواطن على أساس العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو محل الإقامة أو الميلاد. كما أن الدولة تحمي حقوق الأقليات ومصالحها، ويشمل ذلك التمثيل الواجب لها في الهيئات التشريعية وفي الدوائر الاتحادية والبلدية.

وأعضاء الأقليات في باكستان مواطنون متساوون. وقد أعلن أبو أمتنا، القائد الأعظم محمد على جناح، في خطاب تنصيبه منذ ٤٨ عاما، أن كل مواطني باكستان متساوون. وهذا الإعلان للقائد الأعظم لا يزال عقيدة أمتنا اليوم. ولحماية حقوق الأقليات، خصصت لها مقاعد خاصة في البرلمان الوطني وفي الدوائر الوطنية والبلدية. وقد جرى إثراء حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بفضل إسهامات البرلمانيين والقضاة والأكاديميين والمشرعين والقادة السياسيين والموظفين المدنيين المنتمين إلى الأقليات.

وقد تزعمت المحترمة بنازير بوتو، رئيس وزراء باكستان، بنفسها الحملة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في باكستان. ونعتقد أن حماية حقوق الإنسان في باكستان أمر ضروري لتشجيع التسامح ودعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية وتنشيط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

وتجاهد الحكومة وعدد كبير من ممثلي المجتمع المدني من أجل دعم قوى الاعتدال والتسامح في باكستان. ونحن ندرك أنه لكي نحقق هذا الهدف، يتعين علينا أن نتصدى للأسباب الكامنة وراء التخلف والأمية. وقد وجّهت آلية الحكومة بأكملها صوب استئصال التعصب. وعلى الرغم من التحديات الكبرى، فإننا قد عقدنا العزم على السعي وراء تحقيق أهداف التسامح والمساواة والتعايش السلمي والمعاملة المتكافئة.

وفي السنوات الأخيرة، رأينا حالات أهينت فيها الأقليات ووصفت، لأوهى الأعذار، بالتطرف، ودمرت أماكن تجارتها ودنست معابدها وأماكنها المقدسة. فبدلا من احترام الهوية المستقلة للأقليات وإتاحة الفرص الكاملة لها للنمو، راحت بعض الدول تحض على تدبير المذابح للأقليات الدينية، بل نظمت المذابح ضدها وحرضت على تشويه رموزها الدينية. ولا يزال نظام طبقة المنبوذين البغيض يبتلي حياة مئات الملايين من البشر ويمنع نموهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن سخرية القدر أنه في عصرنا هذا يتكلم مرتكبو هذه التجاوزات عن التسامح لكي يخفوا وجههم الحقيقي متسترين وراء ادعاءات الورع والصلاح. وإذا كان لنا أن نعزز ثقافة ترتكز على التسامح والتفاهم المتبادل، فسيكون علينا أن نتصدى لقوى الرياء والغش والتستر.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا أيضا محاولات من بعض البلدان للاستيعاب القسري لشعوب واقعة تحت احتلالها وذلك بوصفها بأنها مجرد أقليات. وبعد سحق حقها في تقرير المصير، تتهمها هذه البلدان بالتعصب لأنها تطالب بحريتها. وهذا تشويه جسيم لمبادئ الميثاق وانتهاك صارخ لها.

والتسامح من القيم الإيجابية. ويجب ألا يستخدم لأغراض الدعاية أو لإخفاء الأعمال السلبية، مثل قمع حق الشعوب في تقرير مصيرها. وينبغي ألا يتخذ التسامح عذرا لتبرير انتهاكات القانون الإنساني الدولي. والتسامح لا يعني الإذعان للانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان. ويجب ألا يستخدم مخططا لإبطال التوافق القائم في الرأي في المجتمع الدولي حول تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل أنحاء العالم. ويجب ألا يستخدم المفهوم المقدس للتسامح

وسيلة لحماية "الحق الخاص" للحكومات القمعية في معاملة الشعب معاملة وحشية متعللة في ذلك بأي عذر.

وينبغي ألا نسمح للتسامح بأن يستغل بطريقة غير مباشرة لإفساد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في فيينا حول الطابع العالمي لحقوق الإنسان. فمن يفعلون ذلك كأنما يقولون لنا:

"سنستمر في فعل كل ما نريد، وسنواصل انتهاك حقوق الإنسان دون عقاب. أما الاستهجان الدولي في هذا الصدد فهو تدخل في شؤوننا الداخلية. وعليكم أن تتسامحوا في أمر جرائمنا المرتكبة ضد الإنسانية".

وسيكون هذا أغرب تفسير وتطبيق لمفهوم التسامح.

واليوم، ونحن نختتم الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح، يجب علينا أن نعقد العزم على تحقيق هدف التسامح والتعايش والتعاون بإخلاص تام وشفافية مطلقة. فالتسامح أداة قوية لتعزيز التعاون. وينبغي ألا يستخدم أداة لبذر الشقاق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد ضياء الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن الواجب واللائق في هذا الوقت، أثناء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن يقوم المجتمع الدولي، لا بتجديد تعهده بالالتزام بالمُثل العليا للمنظمة فحسب، بل أيضا بتكريس انتباه خاص لمسألة التعصب، من خلال إعلانه عام ١٩٩٥ سنة الأمم المتحدة للتسامح.

وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا أن التسامح العالمي أساسي بصفة مطلقة لإرساء وصيانة السلام العالمي والازدهار للجميع. وتتحمل الحكومات المسؤولية الأولية عن كفالة التسامح الاجتماعي وذلك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، ومنع ومعاقبة جرائم الكراهية والتمييز ضد جميع الأفراد، وبخاصة المجموعات الضعيفة، وضمان الوصول المتساوي للعدالة وتكافؤ الفرص للجميع. وتفخر بنغلاديش بتعزيز الوئام والتوافق داخل مجتمعها الذي يتعايش فيه كل أفراد شعبها بسلام.

لقد أعلِنت سنة الأمم المتحدة للتسامح توخيا لعدة أهداف. فقد تقرر تكريس اهتمام كبير فيها لتعليم حقوق الإنسان ولتهيئة بيئات للتسامح المتبادل. وقصد بها أن تتم مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم بإجراء فوري لعقاب مرتكبيها ولمنع حدوث المزيد من الانتهاكات.

وقد اتخذت عدة مبادرات أخرى لتعزيز سنة التسامح. فقد اعتمد برنامج عمل منقح للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وأعلن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. واعتمد كذلك برنامج قصير الأمد لأنشطة متصلة بالاحتفال بالعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم.

ولئن كان من المستطاع أن تعتبر هذه المبادرة في حد ذاتها من أوجه النجاح الجزئي حيث أنها تدعو إلى إيلاء اهتمام أكبر في كل أنحاء العالم للتعصب، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات العديدة والواسعة النطاق تعدنا بخير، فلم يتحقق بعد، على الصعيد الدولي العام، أي تقدم حقيقي ظاهر للعيان.

والواقع أن الأحوال السائدة في كثير من مناطق العالم قد تدهورت. وخير شاهد على ذلك الصراعات الأخيرة في البوسنة والهرسك وفي رواندا. ويمكن أن نرى في هذه الحالات أن التسامح قد تدهور بكل جوانبه تقريبا - فلا تزال الأقليات العنصرية والإثنية والدينية تعاني من الاضطهاد، ويُحرم اللاجئون على نحو متزايد من الحصول على حق اللجوء. كما أن النساء والأطفال، بشكل خاص، يواجهون ظروفا غير عادية.

ولا يزال التعصب لا يحترم التنوع ويرفض الاعتراف بإنسانيتنا المشتركة. وفي مناطق كثيرة من العالم، ظهرت أشكال معاصرة أشد عنفا للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك. ومما يشجع قيام بعض الحكومات بإجراءات للقضاء على العنصرية على الرغم من البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناوئة والتي كثيرا ما واجهتها في تنفيذ تدابير مكافحة التعصب.

ومن المحزن أن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أدت إلى تفاقم مشكلة التعصب في أنحاء العالم. وكانت البلدان النامية أكثر تأثرا بهذه الأزمة، غير أنه ما زال يتعين عليها أن تواصل مواجهة التحدي المتمثل في التعصب والذي كثيرا ما يبدو مستعصيا بدون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، والتي تعمل كعنصر حافز يكفل تحقيق المساواة في الحقوق والاحترام للجميع.

لهذه الأسباب تجدد بنغلاديش الدعوة إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمنظمات الأخرى، كيما تنظر في هذه القضية، كل منها في محفله، وتتخذ كل التدابير اللازمة للعمل في سبيل التحقيق النهائي لأهداف سنة الأمم المتحدة للتسامح. وينبغي للحكومات، التي تتحمل المسؤولية الأولى، والمجتمع الدولي أن يعملا معا من أجل ضمان تحقيق الهدف المثالي والنهائي للتسامح على كل الأصعدة.

وبحضورنا هذه الجلسات العامة للاحتفال التذكاري الخاص بالدورة الخمسين للجمعية العامة، واقترابنا من نهاية عام ١٩٩٥، سنة الأمم المتحدة للتسامح، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نترك التحدي الذي يمثله التعصب دون أن نتصدى له. وعلينا أن نواصل جهودنا في المستقبل، وأن نمضي قدما لنتجاوز نطاق التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. وطالما بقيت مشكلة التعصب المتفشية تؤرق سكان العالم، فلا بد من أن تتواصل رسالة سنة الأمم المتحدة للتسامح بغية إعمال الحقوق المتساوية والاحترام للجميع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلن مالطة مشاركتها في تأييد البيان الذي أدلى به من قبل ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر التسامح الأساس المتين للتعايش المدني داخل المجتمعات وفيما بينها. وهو عنصر أساسي لبناء السلام. وقد أرسى الميثاق ممارسة التسامح كمبدأ يطبق في تحقيق الغايات التي تتوخاها الأمم المتحدة في منع الحروب وصون السلم. ومع ذلك، ظل التعصب يمثل سمة مميزة للحرب الباردة لأكثر من ٤٠ عاما. وكانت إرادة التحرر وتحقيق الديمقراطية لدى الشعوب هي التي حطمت في النهاية جدران المقاومة لممارسة التسامح، مما مكّن المجتمع العالمي من أن يسجل خطوات كبيرة إلى الأمام صوب الهدف المنشود - هدف تحقيق الأمن والتفاهم العالميين.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أصبح التعاون والتضامن من العبارات الأساسية المستخدمة في العديد من الالتزامات السياسية التي تعهدت بها الدول. ويرتكز هذان المفهومان على فكرة التسامح. ويرسي

الميثاق صلة هامة ومباشرة بين التعاون اللازم لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وبين تعزيز وتشجيع واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية العالمية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو النوع أو اللغة أو الديانة. ومع ذلك، فإننا ونحن نحتفل بسنة الأمم المتحدة للتسامح في هذه القاعة، ما زلنا نشهد أشكالا مختلفة للتعصب تحصد أرواح ضحايا كثيرين في أجزاء عديدة من العالم. والتعصب يولد العنف. وينتشر التعصب - بمفرده أو بالاشتراك مع العنف - مع نتيجته المباشرة، أي العنف، بدرجة تثير الجزع. وما أن بدأت حدة المجابهة والتوتر بين الكتلتين تخف، إلا وأخذ المجتمع الدولي يواجه زيادة مروعة في التوترات والصراعات القائمة على التحيز الإثني أو العنصري أو الديني أو القومي - وهي توترات تأججت بفعل تجدد اشتعال أو إحياء العداوات القديمة التي ظلت خامدة أو كامنة لسنوات طويلة.

وتستدعي هذه الحالة التزاما متجددا ومتضافرا. إن العمل السياسي غير المسؤول الذي يتغذى على عناصر التحيز السابقة أو القائمة ويوطد نفسه عليها لا يمكن مكافحته إلا بتعهد موحد للقضاء على التعصب الذي نشهده اليوم. وبما أن التحيز ينم عن موقف لا عقلاني أو غير موات أو عدائي تجاه أعضاء الجماعات العرقية أو الدينية أو الإثنية الأخرى، فلا بد لنا، إذا رغبنا بصدق في أن نهزمه، من أن نعمل على النهوض بالتمتع العالمي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها والدفاع عنها.

ونظرا لأن من السمات المميزة للتعصب أنه يعكس ويطيل أمد التوترات والمشاعر التي تتجاهل الواقع عن عمد، فلا بد لنا من أن نعمل باتساق مع وكالات الأمم المتحدة المختصة من أجل مكافحة التعميمات حول الأشخاص أو المجموعات التي يستهدفها التحيز. ولأن التحيز الإثني والسياسي والديني يوجَّه عادة إلى الأقليات، فيتعين علينا أن نكفل تعزيز الآليات الدولية التي ترصد حالة تمتع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وعلينا أن نواصل إقامة نظم للإنذار المبكر. وتعتبر الإجراءات المتخذة من جانب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وكذلك الإجراءات المتخذة في منطقتنا من جانب المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات أهمية قصوى وهي تحتاج إلى دعمنا المستمر.

وكثيرا ما أدى التعصب إلى صراعات مريرة، استمر بعضها لفترات مطولة وكان لها نتائج مدمرة ومأساوية. وما زال على هذا الحال في يومنا هذا. ولا تزال الأهوال التي أطلق لها العنان في مناطق كثيرة من يوغوسلافيا السابقة تؤرق بالنا. وتأمل مالطة - كبقية المجتمع الدولي - في أن تؤدي المبادرات الأخيرة جدا لحسم هذا الصراع إلى تحقيق نتائجها الإيجابية المنشودة، وأن يعود التسامح ليرفرف مرة أخرى على الذين حُرموا منه حرمانا قاسيا.

ويعتبر التوقيع على إعلان المبادئ الخاصة بالترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكذلك الاتفاقات التنفيذية التي تلت ذلك والتي كان آخرها الاتفاق المؤقت بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، من العلامات البارزة الملهمة في السعي من أجل التوصل إلى حلول سلمية للصراعات بطريقة عادلة ودائمة. والتسامح والسلام في الشرق الأوسط، كما هو الحال في المناطق الأخرى، يتوقف كل منهما على الآخر. لقد ألحق التعصب خسائر فادحة في الأرواح بتلك المنطقة. وأودى مؤخرا بحياة أحد أصحاب مبادرة السلام ومن الفاعلين الأساسيين في عمليتها، وهو رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين. لقد أصابنا هذا الحدث المأساوي بالحزن، وولد بحق شعورا بالاشمئزاز تجاه الإرهاب. وينبغي ألا يثبط هذا من عزيمتنا في السعي من أجل إحلال السلام القائم على التسامح.

وكثيرا ما نتذكر أن المجتمع العالمي أصبح قرية عالمية. وأدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة إلى حفز وتحريك الشعوب على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية. ومن الممكن أن يؤدي الاتصال الممتد الأمد بين الشعوب التي تنتمي إلى أصول دينية وثقافية وإثنية مختلفة إلى أفول التعصب. ولا ينبغي أن يفضي هذا إلى فقدان الهوية، بل إنه يمكن أن يؤدي إلى الاختفاء التدريجي للتحيز إذا تم الاعتراف بالتنوع الثقافي كقيمة في حد ذاته بدلا من الخوف منه وتركه كيما تستغله أعمال سياسية غير مسؤولة.

وتضطلع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بدور رئيسي ومسؤولية أساسية في تعزيز التسامح فيما يتعلق بآراء وهوية الآخرين أثناء نهوضها بالسياسات العامة ووجهات النظر والآراء. ويجب التأكيد على أهمية التعليم في كفالة التسامح بجميع أشكاله. وزيادة عدد أعمال العنف والتخويف والإكراه التي يمارسها المتطرفون أيا كان نوعهم أضحت تهدد الآن تمتع الملايين في أنحاء العالم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتشكل هذه الأعمال تحديا للأساس الذي تستند إليه سيادة القانون والتسامح. ويجب علينا أن نواصل تعزيز التعاون فيما بيننا للتغلب على هذا التهديد. ويجب علينا أيضا أن نلتزم في بلادنا بغرس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين في النفوس على جميع مستويات المجتمع. ويجب أن نغذي الثقافة التي تعتز بحقوق الآخرين داخل الأسرة وفي مدارسنا وفي مجال العمل وعلى المسرح السياسي.

وفي عصر الاتصالات العالمية الذي نعيش فيه تتحمل وسائط الإعلام الدولية مسؤولية أساسية، شأنها في ذلك شأن نظائرها المحلية، حتى تضمن أن الرسائل التي تحملها وتتلقاها وتنقلها لا تحمل في ثناياها البذور العنيفة للتعصب.

لقد أشرفنا على عصر من التسامح الكبير بين الدول، فلتلهمنا هذه البيئة الدولية الجديدة القائمة على الاحترام والتعاون أن نعزز ونوطد التسامح داخل الدول بغية احتواء جميع أشكال التحيز والتغلب عليها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لممثل الاتحاد الروسي.

السيد أوردزونوكيدزي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن اختيار موضوع السنة التي أعلنتها الجمعية العامة لم يكن اختيارا جزافيا بأي حال من الأحوال. فعندما اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق الأمم المتحدة منذ ٥٠ سنة أعلنت بشكل رسمي عزمها على

"أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحُسن جوار"

واليوم ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا يمكننا أن نقول بكل ثقة إن الأمم المتحدة استطاعت في وقت قصير نسبيا، ليس فقط أن تقدم معايير للقانون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ولكن أيضا أن تنشئ آلية تنفيذ لمراقبة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقات حقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ولد علي (موريتانيا).

ولا يقل أهمية في هذا المجال أيضا مجموعة التعهدات الأخلاقية والسياسية التي قطعتها الدول على أنفسها من خلال إعلانات الأمم المتحدة وقراراتها. والهدف من التنفيذ المتسق لتلك الصكوك هو منع حدوث حالات يمكن أن تؤدي إلى صراع، وتخفيف حدة التوتر فيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان.

ومما يؤسف له مع ذلك، أن التاريخ في السنوات القليلة الماضية يبين لنا أن سقوط النظم الشمولية والتحول إلى الديمقراطية لا يؤديان في حد ذاتهما إلى تهيئة مناخ يسود فيه السلام والاستقرار والأمن. ذلك أن التيار المتصاعد للتعصب والعنف والتطرف السياسي والديني والقومي يجتاح مناطق كاملة من العالم. ويزعجنا بشكل خاص أن هذه الأشكال الجديدة المعقدة من التمييز تظهر جنبا إلى جنب مع الأنواع "التقليدية" للتمييز. ويتضمن ذلك ما يسمى بالتمييز المقنع الذي تصور فيه المعاملة التعسفية للأقليات العرقية وعدم احترام القانون بالنسبة لها على أنها نوع من "العدالة التاريخية" ترقى إلى مستوى القانون. ومن الأمثلة على ذلك التدابير التي تتخذها الدول لحرمان جزء من سكانها من حق المواطنة حتى يمكن على هذا الأساس تقييد وصولهم إلى إدارة الدولة أو تعيينهم في الخدمة المدنية، وتقييد حقهم في تكوين الجمعيات والمشاركة في المفاوضات، وتقليل الاستحقاقات الاجتماعية والرواتب التقاعدية المستحقة لهم، وممارسة التمييز تجاههم في مجالات تخصيص المساكن وغير ذلك من أوجه الحياة اليومية بما في ذلك حرية التنقل.

والحالة العالمية في السنة الماضية، التي أعلنتها الجمعية العامة سنة الأمم المتحدة للتسامح، لم تؤد إلى قدر أكبر من الهدوء. ومع ذلك فإن بعض الاتجاهات تجعلنا نقول إن جهود المجتمع الدولي لتهيئة مناخ من التسامح لم تذهب سدى. وأمكن الحفاظ على الزخم في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ ويشترك أطراف الصراع في إقليم يوغوسلافيا السابقة في مفاوضات

صعبة للعيش في سلام بعد انتهاء الحرب، وهناك تقدم في عملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

ونرى أن هذا كله يدفعنا إلى أن نأمل في أن يرسي الاتجاه إلى التسامح في المستقبل أيضا، مع الخصوم على الصعيدين الداخلي والدولي، الأسس اللازمة للسعي إلى حلول توفيقية مقبولة على نحو متبادل بغية تحقيق السلام والأمن. ولا يزال الحوار سبيلا مقبولا كوسيلة لاتخاذ قرارت مقبولة على نحو متبادل فيما بين أطراف متنوعين: دول تختلف أساليب الحياة فيها، أو جماعات إثنية أو دينية أو لغوية، أو أحزاب وحركات سياسية داخل البلد الواحد.

وسنة الأمم المتحدة للتسامح التي نحتفل اليوم بانتهائها حققت منجزات أخرى أيضا، وأعني بذلك منجزات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وكما يعلم الأعضاء اعتمدت اليونسكو إعلان مبادئ بشأن التسامح. ومحتويات هذا الإعلان ليست جديدة بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة. والجديد في الأمر هو أن هذا الإعلان، بالنيابة عن المجتمع الدولي وبناء على طلبه، يُجمِّع لأول مرة بين المفاهيم التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن موضوع التسامح بمعناه الواسع. وفي هذا السياق لا يستهدف هذا الإعلان تحقيق الكمال في العلاقات بين الدول قدر ما يستهدف مخاطبة الأطراف الحالية أو المحتملة في الصراع على المستوى المحلي. ويمكن أن نشهد بالفعل أثر ذلك فيما تحقق من تعزيز للسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أذكر أن روسيا شاركت بنشاط في صياغة الإعلان. وقد عقدت حلقة دراسية دولية بشأن قضايا التسامح في ياكوتشيك في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وكانت هذه الدورة من بين المحافل التي قدمت أفكارا بنّاءة في صياغة الإعلان. وقد ساعدنا أيضا في صياغة النص في منظمة اليونسكو ذاتها. وفضلا عن النهج العالمي لهذا الإعلان الجديد، فإنه يتضمن فكرة أساسية واحدة: إن التسامح يجب النظر إليه ليس كمجرد تعاليم بالصفح التام عن كل الخطايا في نهاية هذا القرن ولكن بالأحرى كوسيلة لغرس معايير عالمية في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولتعزيز المساواة والعلاقات غير التمييزية في الاحتكاك غير العنيف بين الأفكار.

وفي هذه العملية نود أيضا أن نؤكد وجهة نظرنا بأن مبادئ التسامح لا يمكن ولا ينبغي النظر إليها بوصفها ضمانة سلبية لمثل السلام والديمقراطية بالنسبة للذين يبذرون بذور العداوة ويشيعون الكراهية ويدعون إلى العنف. إذ يجب أن تشكل هذه المبادئ معايير توجيهية للعمل بها من جانب وسائط الإعلام ونُظم الحكم وأنظمة التعليم والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية. وانتهاك هذه المبادئ لا يستوجب الإدانة فقط، بل ينبغي في حالات معينة وضع حد لهذه الانتهاكات عن طريق سلطة المجتمع الدولي وسلطات الوكالات المعنية بإنفاذ القانون في الدول المعنية.

ولمبادئ التسامح أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتعددة القوميات. وفي ظل التحول إلى الديمقراطية وتطور التعددية في الرأي، بدأت أحزاب وحركات سياسية متعددة تعمل في هذه الدول. كما أن شعوبا ومجموعات إثنية مختلفة تعيش في أراضي هذه الدول، والسكان في مجموعهم يمارسون شعائر مجموعة واسعة من الديانات.

وبالنسبة لهؤلاء الأشخاص بالذات، الذين يعكسون، كنقطة من الماء، مشاكل المجتمع الدولي، لا ينطوي مفهوم التسامح والمساواة على مجرد أهمية نظرية وإنما يجب أن يمارس في مناحي الحياة كافة، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية، ووسائل بناء هياكل الدولة، وإدارة السياسة المحلية.

إن الأحوال التي يمكن أن تفضي إليها العمليات المزعزعة للاستقرار في هذه الدول تتجلى بوضوح في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، حيث انزلق المجتمع إلى هوة سحيقة من الانهيار الإنساني. وتحتاج شعوب هذه الدول إلى مساعدة المجتمع الدولي - وبصفة عاجلة في بعض الحالات - في مجالات من قبيل صياغة برامج للتغلب على كراهية الأجانب والتطرف وإبطالهما، وتوصيات بشأن منع الجماعات المتطرفة من استخدام وسائط الإعلام لاستثارة العنف، وتوفير الحماية ضد الإرهاب، وتدعيم سيادة القانون، وتنمية أنشطة الإعلام بشأن حقوق الإنسان.

ومن المهم للغاية في الحالات التي تنطوي على تغييرات جذرية في النظم السياسية، أن تكون الدول ذاتها قادرة على احترام معايير السلوك السياسي المتسامح التي تحافظ فيها على خضوعها للمساءلة أمام جميع مواطنيها وبمقتضى القوانين.

وفي هذا العصر المعقد، استعيض عن مخاطر التوترات فيما بين التكتلات بخطر زعزعة استقرار النظم الاجتماعية نتيجة لمؤثرات داخلية. فالصراعات الداخلية في الدول هي التي تمثل الآن على وجه التحديد التحديات الرئيسية للأمن العالمي. غير أن الشقاق الداخلي أمر طبيعي تماما في أي مجتمع والأحوال الوحيدة التي يمكن اعتبارها طبيعية هي تلك التي يستقر عزم الأطراف المتورطة فيها على حلها عن طريق العنف والتمييز واللجوء إلى السلاح. وتتعارض مبادئ التسامح مع هذه الاتجاهات، ونحن نوافق على إنماء تلك المبادئ بالتعاون مع أوسع الدوائر الدولية الممكنة.

وختاما، أود أن أعرب عن اقتناعنا بأن الأفكار التي طرحت أثناء سنة الأمم المتحدة للتسامح ستتجسد في مبادرات جديدة لصالح السلم والتقدم والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن إعلان عقد للتسامح لن يمكننا فقط من تيسير إنماء هذه الأفكار، وإنما أيضا تنسيق شتى استراتيجيات الأمم المتحدة للنهوض بمبادئ التسامح. ولا يبقى أمامنا ونحن على أعتاب الألفية الثالثة إلا أن نعيد تأكيد اهتمامنا بإنجاز هذه الأهداف وأن نعمل على تجميع جهودنا للتوصل إلى ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعت الجمعية إلى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين في هذا الاجتماع التذكاري للاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح.

وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا الذي يرغب في إلقاء بيان ممارسا لحق الرد.

واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق للمداخلة الأولى وبخمس دقائق للمداخلة الثانية، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في أثناء احتفالنا اليوم بالسنة الدولي للتسامح وهي مناسبة لإمعان الفكر في المدى الذي عملنا به جماعة وأفرادا على تعزيز قيم التسامح في دولة كل منا زجت رئاسة الاتحاد الأوروبي وممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم نيجيريا في المناقشة بطريقة مؤسفة وسلبية.

وكان تفكير الوفد النيجيري أن يمتنع عن الرد على حملة الاتحاد الأوروبي، كعلامة على توقيره لهذه المناسبة الاحتفالية المهيبة. بيد أننا شعرنا، بعد الاستماع إلى بيان الولايات المتحدة، من جملة بيانات، بأن من الضروري أن نغتنم هذه الفرصة لإحاطة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي علما بالموقف الحقيقي فيما يتصل بمحاكمة تسعة نيجيريين، من بينهم السيد كين سارو - ويوا، وإدانتهم.

لقد اتهم خمسة عشر نيجيريا، بما فيهم السيد سارو - ويوا، بقتل أربعة نيجيريين آخرين. وقد حوكموا جميعا في محاكمة علنية ومثلهم على النحو الواجب مستشار قانوني. وقد تبين أن تسعة منهم مذنبون، في حين أبرئت ساحة الستة الباقين وأفرج عنهم.

ولا يزال يوجد في مجموعة قوانين نيجيريا، مثلها في ذلك كمثل الكثير من الدول الأعضاء الأخرى في هذه المنظمة، عقوبة الإعدام على جرائم القتل. وبناء عليه، فقد نفذت الأحكام الصادرة على من ثبتت إدانتهم وفقا للقانون القائم. وباختصار، فقد اتبعت نيجيريا سير الدعوى القضائية الواجبة بما يتمشى مع قوانين البلاد وفي إطار دستورها.

وإقدام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على اتهام نيجيريا بانتهاك حقوق من ثبتت إدانتهم بالقتل يجافي تماما وقائع القضية.

ويجب علينا أن نتجنب تحويل المناسبة الاحتفالية إلى جلسة للجدل والضغينة. وإنما ينبغي لنا أن نستخدمها لتعزيز قيم التسامح التي تُعد ضرورية لقيام عالم مسالم. وتتعهد نيجيريا بدعمها الكامل لتلك المساعي وتكرر الإعراب عن التزامها بتعهداتها بموجب الاتفاقيات التي هي طرف فيها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بذلك تكون الجمعية قد انتهت من نظر البند الفرعي (ب) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

البند ٣١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام (A/50/496)

مشروع القرار (A/50/L.21)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/50/L.21.

السيد العربي (مصر): يشرفني أن أقوم نيابة عن وفود مجموعة الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وبصفة أن مصر تتولى رئاسة المجموعة العربية عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي، بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.21 تحت البند ٣١ من جدول أعمال الدورة الحالية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. إن الروابط القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، هي في واقع الأمر، تجسيد حقيقي للتعاون والتكامل المنشودين بمقتضى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فقد ارتكزت العلاقة بين المنظمتين الدولية والإقليمية، على أسس راسخة من أهداف ومبادئ نص عليهما ميثاقهما وتنصب في مجملها في قالب واحد يضع الأمن والسلم الدوليين في صدارة اهتمامات المنظمتين.

لقد دأبت قرارات الجمعية العامة على تأكيد أهمية الترابط الوثيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهة وجامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة من جهة أخرى، لدفع جهود الجامعة العربية نحو ترقية وتطوير أوجه النماء الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء ومؤسسات التعاون الدولي. وقد ظل هذا التعاون المشترك مطردا في المجالات المختلفة، خاصة بعد أن اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بتوافق الآراء.

وما من شك في أن الجامعة العربية كان لها دور بارز في مساعي تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، كما أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في وضع أسس التسوية السلمية في الشرق الأوسط. وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الأخير الذي وقع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام والذي سيتم بمقتضاه امتداد الحكم الذاتي إلى الضفة الغربية. كما أجد من الضروري أن أجدد تعبيرنا عن الأمل في أن تسفر عملية السلام في الشرق الأوسط عن تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل بما يكفل الحقوق المشروعة لكافة الأطراف المعنية، ويمارس الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الوطنية المشروعة على كامل ترابه الوطني بما في ذلك القدس.

تتضمن ديباجة مشروع القرار المعروض أمامنا فقرات تؤكد على الرغبة في تقوية وتطوير الروابط القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في كافة المجالات، كما أنها تتيقن الحاجة إلى زيادة التعاون بينهما بهدف تدعيم مقاصد وأهداف الميثاق.

وفيما يخص فقرات المنطوق، فهي ترحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة وتعرب عن التقدير له على متابعته لتنفيذ المقترحات التي أقرت في الاجتماعات التي عقدت بين ممثلي أمانتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنها الاجتماع الذي عقد مؤخرا في فيينا.

كما تدعو فقرات المنطوق إلى مواصلة الجهود من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين ووكالاتهما ومؤسساتهما المتخصصة بغية زيادة القدرات على خدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والإدارية. واتساقا مع هذا الاتجاه، فإن الفقرة ١١ من مشروع القرار توصي بعقد اجتماع عام بين ممثلي أمانتي المنظمتين مرة كل سنتين وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين الوكالات المتخصصة، بانتظام وبشكل دوري لبحث المجالات ذات الأولوية والأهمية لتنمية الدول العربية.

إن دعم جامعة الدول العربية خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تشهد حاليا تحولا تاريخيا نحو خلق إطار جديد للعلاقات، إطار يقوم على أساس السلام العادل والتعاون الإقليمي في كافة المجالات. إن دعم الجامعة العربية في هذا الوقت يعد هدفا نبيلا يجب أن يحظى بالتأييد والدعم الكامل من كافة أعضاء المجتمع الدولي.

ولهذا، فإن مشروع القرار المعروض اليوم يستحق بالفعل اعتماده بتوافق الآراء، خاصة أنه يخدم بلا شك المقاصد والأهداف التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية): يعود بدء علاقة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى عام ١٩٥٠ حينما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية للحضور والمشاركة في دورات الجمعية العامة بصفة مراقب، ثم تطورت هذه العلاقة عبر السنين وازدادت خلالها مجالات التعاون والتنسيق بينهما في مجالات متعددة حتى شمل هذا التعاون كذلك مجالات تعزيز السلم والأمن الدوليين وإنهاء الاستعمار وموضوعات نزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكما تعلمون فقد تم خلال السنوات الماضية، واستنادا لقرارات الجمعية العامة في دوراتها المتلاحقة، عقد سلسلة من الاجتماعات الهامة بين المنظمتين ووكالاتهما بهدف التنسيق وتعزيز أوامر التعاون بينهما في مجالات متعددة. كما تم توقيع اتفاق للتعاون بين المنظمتين عام ١٩٨٩، وهو الاتفاق الذي طالب بأن تعمل المنظمتان من أجل المزيد من التنسيق الفعال لتنفيذ العديد من البرامج في المجالات التي تهم الجانبين، كما نظم استمرار إجراء المشاورات وتبادل التمثيل بينهما. كذلك دخل إلى حيز التنفيذ في مراحل لاحقة عدد آخر من اتفاقيات التعاون في مجالات مختلفة عقدت بين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وخلال هذا العام وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين على إنشاء المنظمتين، دعمت العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والتي تعتبر أقدم علاقة تعاون بين المنظمة الدولية وأي منظمة إقليمية أخرى، بعقد اجتماع عام في شهر تموز/يوليه الماضي في فيينا شارك فيه ممثلو المنظمتين ووكالاتهما وهو ما وردت نتائج أعماله في الفصل الرابع من تقرير الأمين العام المعروض أمام حضراتكم في الوثيقة A/50/496.

ولقد تضمن جدول أعمال الاجتماع الأخير بين المنظمتين بحث عدد من الموضوعات على جانب كبير من الأهمية منها السياسية كصون السلم والأمن الدوليين، والإنسانية كموضوع إزالة الألغام، والاقتصادية والاجتماعية كمكافحة التصحر والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

ويسعدني أن أشير إلى أن نتائج أعمال هذا الاجتماع كانت إيجابية ومشجعة ومؤكدة على الطابع التكاملي بين المنظمتين. ولقد أكدت جامعة الدول العربية خلال هذا الاجتماع على التزامها الثابت بدعم مجهودات الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف الميثاق بما في ذلك ما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز الحريات الأساسية وممارسة حق تقرير المصير. كما أكد الاجتماع كذلك على أهمية الدبلوماسية الوقائية بوصفها أداة فعالة لتخفيف حدة التوترات السياسية، وطالب بضرورة التشاور والتنسيق المسبق مع المنظمات الإقليمية بشأن تلافي الأزمات، كما تم التنويه خلال الاجتماع بأهمية معالجة قضايا نزع السلاح من خلال نهج كلي يشمل جميع الدول وكذلك تم تبادل وجهات النظر بشأن سبل التعاون لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى ضرورة التوصل إلى تحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بانضمام جميع الدول لتلك المعاهدة.

إن الواقع السياسي الدولي الجديد، الذي يعيشه عالمنا اليوم حافل بتغيرات عديدة في العلاقات الإقليمية والدولية، نتج عنه زيادة مسؤوليات الأمم المتحدة في السعي لحل العديد من القضايا، خاصة القضايا المتعلقة بإقرار السلام والأمن الدوليين.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بجهود الأمم المتحدة وأمينها العام في سبيل إيجاد حلول سلمية لهذه المشاكل وأن أؤكد على حرص جامعة الدول العربية على التعاون معه بغية دعم دور الأمم المتحدة بما يكفل إحلال السلام المبني على العدل وعلى قرارات الشرعية الدولية، خاصة في منطقتنا العربية. وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى صورة من صور التشاور والتعاون القائم حاليا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بهدف التوصل إلى حلول سلمية لبعض النزاعات في منطقتنا. وأخص بالذكر الإشارة إلى الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربية في القاهرة في شهر شباط/فبراير الماضي حول الصومال، وشاركت فيه كذلك منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكما حضره ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة الذي أكد على ضرورة تكثيف الجهود

المشتركة واستمرار التشاور البناء لمساعدة الصومال على تحقيق المصالحة الوطنية.

لا تزال القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط تحتلان المنزلة الرئيسية في قائمة اهتمامات جامعة الدول العربية، ومع ترحيبنا بما تم حتى الآن من خطوات نحو تحقيق التسوية السلمية، إلا أننا ما زلنا، وفي نفس الوقت، نتطلع إلى استكمال ما تحقق من خطوات وعلى جميع المسارات بغية إقامة سلام عادل ودائم وشامل في منطقتنا، سلام مبني على أسس ما أرسته المنظمة الدولية من مبادئ، سلام مبني على العدالة والمساواة واحترام قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، سلام نأمل أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط.

لقد تناول الفصل الثالث في تقرير الأمين العام المطروح أمامكم (A/50/496) مسارات التعاون في كافة المجالات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالاتهما المتخصصة، خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويسعدني الإشارة إلى ما تمخض عنه اجتماع المنظمتين الأخير من نتائج أكدت على ضرورة استمرار توطيد وتعزيز التعاون في المجالات القطاعية الستة التي حددها قرار الجمعية العامة ١٤/٤٩ المتخذ في الدورة الماضية للجمعية العامة. كذلك تناول الاجتماع المذكور مناقشة عدد من المشاريع الإنمائية التي تهتم بها الدول العربية وتتطلب التعاون بين المنظمتين ووكالاتهما المتخصصة في الفترة القادمة وهي الطاقة، والتنمية الريفية، والتصحر والأحزمة الخضراء، والتدريب والتدريس المهني، والتكنولوجيا، والبيئة، والإعلام والتوثيق. واسمحوا لي كذلك بأن أنتهز هذه المناسبة لأدعو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للمزيد من التعاون مع أجهزة الجامعة العربية المعنية لتنفيذ تلك المشاريع الإنمائية والمتعلقة بهذه القطاعات في منطقتنا العربية.

في نهاية كلمتي، أود التأكيد على استمرار تأييد جامعة الدول العربية ودعمها لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة متمنين لها النجاح فيما تواجهه من تحديات، مؤكدين الاستعداد لبذل أقصى جهد نحو بذل المزيد من التعاون معها بغية إقامة عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.21.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.21 **(القرار ١٦/٥٠).**

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت بشأن موقف ما محدود بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة روبنشتاين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انضم وفد اسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو. وقد استرشدنا بعملنا هذا برغبتنا في السلام مع جميع جيراننا، وجميعهم دول أعضاء في جامعة الدول العربية. وقد انضمت اسرائيل إلى توافق الآراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال في السنتين الماضيتين أيضا. وأثناء السنة الماضية، جرى إحراز تقدم كبير في عملية السلام: فقد وقعت اسرائيل والفلسطينيون على الاتفاق المؤقت، والسلام، الذي أقيم قبل سنة تقريبا مع الأردن، بدأ يتطور ويزدهر. وأحرز تقدم أيضا في المفاوضات المتعددة الأطراف في مختلف أفرقة العمل. ويحدونا الأمل أن يستمر تحقيق التقدم في السنوات القادمة مع الأطراف الأخرى في المفاوضات الثنائية أيضا.

إن السلام والتعاون الاقتصادي مترابطان ترابطا وثيقا. وكما أننا ملتزمون بتحقيق السلام، فإننا ملتزمون بالمِثل بتقوية الروابط الاقتصادية الإقليمية. وقد تشجعنا ببعض الخطوات التي اتخذت لرفع الحظر الاقتصادي، كالقرار الذي اتخذه العام الماضي مجلس التعاون الخليجي برفع الحظر من الدرجة الثانية والثالثة عن اسرائيل. وقد راودنا الأمل في أن يجري التعبير عن التطورات الإيجابية هذه في إطار جامعة الدول العربية. بيد أن هذا لم يحدث بعد. وقد آن الأوان لكي

يتخذ أعضاء الجامعة مزيدا من التدابير لإلغاء مقاطعتهم لإسرائيل كليا. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يمكن لجامعة الدول العربية أن تعتمد القرار الذي اعتمده مجلس التعاون الخليجي.

وفي الشهر الماضي، عقد في عمان، الأردن، مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط/شمال افريقيا تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حسين. وكانت أهداف المؤتمر، كما حُددت في إعلان عمان، تيسير توسيع استثمارات القطاع الخاص في المنطقة، لتقوية العلاقة بين شراكة القطاعين العام والخاص مما سيكفل تحقيق هذه الغاية، والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية الإقليمية. وفي مؤتمر القمة، عقد رجال أعمال من اسرائيل وكثير من الدول العربية والدول الإسلامية من خارج المنطقة عددا من الصفقات التي من شأنها أن تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للمنطقة والإسهام في توسيع قاعدة تنميتها الاقتصادية. إضافة إلى ذلك اتفق ممثلو الحكومات على إنشاء مصرف للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يكون مقره القاهرة. ووقع الاختيار على القاهرة أيضا لتستضيف مؤتمر القمة الاقتصادي في العام القادم.

وتؤيد اسرائيل التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية. وفي الواقع، يستند هذا التعاون إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، من المؤسف أن اسرائيل لا تزال لا تنتمي لأية مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة نتيجة للاعتراضات السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء. وتدعو اسرائيل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى سحب اعتراضاتها على انضمام اسرائيل إلى المجموعة الآسيوية. وحرمان اسرائيل حاليا من عضوية أية مجموعة إقليمية يتعارض تعارضا صارخا مع مبدأ عالمية الأمم المتحدة، وهو مبدأ أساسي.

إن هذا هو أول قرار تتخذه الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن مسألة تتصل بالشرق الأوسط. ويسرنا أن القرار اتخذ بتوافق الآراء ونأمل أن تتخذ قرارات أكثر تتعلق بالمنطقة بنفس الطريقة. ومع ذلك، وحتى نكفل حدوث هذا، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن تقديم مشاريع قرارات يجد أحد أطراف مفاوضات السلام أن من غير الممكن تأييدها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

تقرير الأمين العام (A/50/573).

مشروع القرار (A/50/L.22).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المغرب لعرض مشروع القرار A/50/L.22.

السيد زاهد (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي شرف وامتياز المغرب، أن تعرض - نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، تحت البند ٣٢ من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخمسين بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.22.

أود أولا أن أعرب عن تهنئتي الخالصة للأمين العام على التقرير الممتاز الشامل (A/50/573) الذي قدمه لنا تحت هذا البند من بنود جدول الأعمال. والتقرير المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يقدم عرضا مفصلا لحالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي كما طلبت الجمعية العامة في القرار ١٥/٤٩ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

منذ تقرير الأمين العام الأخير، جرى القيام بأنشطة عديدة في سياق هذا التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويمكن أن نطرح مثالا على ذلك اشتراك الأمم المتحدة وممثل الأمين العام في اجتماع القمة الأخير في الدار البيضاء.

علاوة على ذلك، عقد في هذا السياق، عقد اجتماع تنسيقي لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرائدة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر

الإسلامي في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وخلال ذلك الاجتماع درست المجالات التسعة ذات الأولوية وأبرمت اتفاقات ذات صلة.

ومشروع القرار الذي يشرفني أن أعرضه اليوم يعكس جميع هذه التطورات ويرمي إلى تعزيز هذا التعاون.

أولا وقبل كل شيء، يؤكد مشروع القرار مرة أخرى على الحاجة إلى زيادة تعزيز روابط التعاون بين المنظمتين في مختلف المجالات ذات المنفعة المشتركة، ويلاحظ تصميم الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على تعزيز التعاون بينهما ويرحب بنتائج الاجتماع التنسيقي الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

وفي منطوق مشروع القرار، تلاحظ الجمعية مع الارتياح المشاركة النشطة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في مختلف أنشطة الأمم المتحدة وتطلب من المنظمتين مواصلة التعاون بينهما وخاصة في المجال السياسي. وتشجع الجمعية العامة أيضا الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعاونها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعود بالنفع على السلم والأمن والتنمية.

ويعرب مشروع القرار أيضا عن تقدير الجمعية للأمين العام لما يبذله من جهود لتعزيز هذا التعاون، ويوصي بعقد اجتماعات تنسيقية دورية بين ممثلي أمانتي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتهما المتخصصة للنظر في وسائل ضمان استمرار وتعزيز التعاون.

وأخيرا، تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن حالة التعاون بين المنظمتين.

ونأمل أن يلقى مشروع القرار هذا تأييد جميع أعضاء الجمعية. وهذا سوف يسهم دون شك في تحقيق تقدم جديد في مجال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا للقرار ٣٣٦٩ (د - ٣٠) الذي اتخذ يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة لمراقب منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد انساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في منتصف دورتها التذكارية الخمسين. إن هذه تجربة لا تنسى، وخاصة لأن هذه الدورة توافق الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي المنظمة الحكومية الدولية المؤلفة من ٥١ دولة إسلامية و ٤ دول بصفة مراقب والتي يشرفني أن أخدمها وأمثلها هنا اليوم.

ونيابة عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أتكلم بشأن البند ٣٢ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

وفي البداية، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وزملاءه في المكتب على انتخابهم لمناصبهم. وفي الوقت نفسه، أود أن أشارك سائر الوفود في تقديم التحية الواجبة إلى سعادة السيد إمارا إيسي من كوت ديفوار، رئيس الدورة الماضية وسائر أعضاء المكتب السابق لقيادتهم عمل الجمعية العامة بنجاح تام خلال الدورة التاسعة والأربعين.

وفي تقديرنا أن تقرير الأمين العام (A/50/573) المعروض علينا يزودنا بتحليل مفيد وبمنظور غني بالمعلومات بشأن حالة التعاون بين منظمتينا وبين الوكالات المتخصصة والمؤسسات في كل منهما، في العديد من المجالات موضع الاهتمام المشترك في عام ١٩٩٥. ويجسد التقرير بوضوح المقدرة القيادية لدى سعادة السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، في توجيه منظومة الأمم المتحدة بشأن تطبيق أحكام القرار ١٥/٤٩ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي يدعو الى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيهما المشترك للتوصل الى حلول للمشاكل العالمية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاقتصادية والتعاون التقني. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل الى رئيس الجمعية العامة - ومن خلاله، الى الأمين العام والى الرؤساء التنفيذيين لمختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة - مشاعر الارتياح والشكر الصادق من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد حامد الغابد، ومن الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المتخصصة المتعددة التابعة لنا والمرتبطة بنا، وذلك على تعاونهم الذي لا تشوبه

شائبة في السعي الى تحقيق هذا الجهد المشترك بنجاح طوال العام الماضي.

ولقد كان من المشجع بصفة خاصة أن نلحظ بأنه فضلا عن الاستمرار في توسيع تعاوننا المتبادل في عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية وانسانية، والذي يعود الى حوالي عشرين عاما، أعطيت دفعة جدية الى ذلك الجزء من قرار الجمعية العامة ١٥/٤٩، الذي يدعو الى تعزيز التعاون بين منظمتينا في المجال السياسي. ولقد جاء هذا في أوانه بالفعل ويلبي بعض الشواغل ذات الأولوية للدول الأعضاء في منظمتنا، وجميعها أيضا أعضاء في الأمم المتحدة وممثلة هنا اليوم. وإذ أقول ذلك، يدور في خلدي إنشغال منظمتينا ببعض المسائل السياسية الخطيرة التي نواجهها في البوسنة والهرسك، وأفغانستان، وفلسطين، وجامو وكشمير، وطاجيكستان، وقبرص، والصومال، وغيرها من الأماكن التي تعاني من عواقب الصراعات الإنسانية الهائلة.

إن تقرير الأمين العام يتضمن، في جملة أمور أخرى، توصيات للاجتماع التنسيقي لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرائدة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظومة المؤتمر الإسلامي، المعقود في جنيف في حزيران/يونيه من هذا العام، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برامجنا التعاونية في المجالات التسعة ذات الأولوية والمحددة بصورة مشتركة، وهي تنمية العلم والتكنولوجيا؛ التجارة والتنمية؛ التعاون التقني؛ تقديم المساعدة للاجئين؛ الأمن الغذائي والزراعة؛ التعليم ومحو الأمية؛ آليات الاستثمار والمشاريع المشتركة؛ تنمية الموارد البشرية؛ البيئة. والتوصيات الثماني النابعة من ذلك الاستعراض، والمدرجة في تقرير الأمين العام، تشرح نفسها بنفسها وتستأهل تأييدنا الجماعي. ولكني سأسمح لنفسي بأن أعلق على توصيتين منها، إذ يبدو أنهما أساسيتان لإنجاح هذه المساعي التعاونية.

سأعلق أولا على التوصية الواردة في الفقرة ١٥ (ج) التي تطلب تركيز تعاوننا بقدر الإمكان في تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية التي حظيت بالفعل بموافقة مجالس الادارة المعنية، والتي خصصت لها الموارد المتناظرة في فترة السنتين. وهذه توصية حكيمة لأنه ما أن يتم تحديد أهداف وصلاحية البرامج وكفالة تمويلها، فسوف يكون لتعاوننا ما يبرره في ضوء المزايا النسبية للنشاط المشترك فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في وضع وتنفيذ البرامج التي تمت الموافقة عليها، وذلك بالاستفادة من المدخلات التي يمكن تعبئتها من الدول الأعضاء في منظمتينا. وهذا من شأنه أن يجعلنا نتفادى عدم التيقن من توفر الموارد الإضافية، ونستفيد من الإطار البرنامجي الموضوع، مما سيوفر الوقت والجهد ويحد من مخاطر ازدواجية العملية. ولهذه الأسباب نؤيد هذه التوصية أيما تأييدا. كما أن التوصية الواردة في الفقرة ١٥ (هـ)، والتي تكمل التوصية التي علقت عليها للتو، تحظى أيضا بتأييدنا القوي.

وفي هذه المرحلة من بياني أود أن أشير الى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد هنا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمناقشة جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة - ولا سيما البنود التي تهم منظمة المؤتمر الإسلامي أو تشغل بالها.

كما أود أن أتحدث عن الاجتماع الناجح الذي عقد بين الأمينين العامين لمنظمتينا، والذي تم هنا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في اليوم الذي أعقب الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء الخارجية، لتبادل الآراء بشأن المسائل التي تهم المنظمتين. وقد تبع ذلك اجتماع لكبار موظفي أمانتي المنظمتين، وكان وفد منظمة المؤتمر الإسلامي برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بينما ترأس وفد الأمانة العامة للأمم المتحدة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وفي ذلك الاجتماع تمت دراسة مبادئ وطرائق التعاون بين المنظمتين في الميادين موضع الاهتمام المشترك دراسة مفصلة ومتعمقة، بما في ذلك الجوانب التشريعية والادارية، وخاصة ما تنطوي عليها من آثار مالية. وبغية تعزيز تفاهم أفضل، ولتحديد ومعالجة العقبات غير المتوقعة التي قد تعترض سبيل تعاوننا بأسلوب مناسب في توقيته، اتفق على القيام من الآن وصاعدا بإجراء اتصالات أوثق وعقد اجتماعات أكثر انتظاما بين ادارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبعثة المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ويسرني أن أذكر وأسجل بأن هذه الاجتماعات، التي عقد آخرها هنا في المقر هذا الصباح، تبرهن حقا على أنها اجتماعات مثمرة للغاية. والأهمية التي توليها منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون مع الأمم المتحدة قد أكد عليها من جديد، وبعبارات قاطعة، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، عندما خاطب السيد الغابر الاجتماع

التذكاري الخاص للجمعية العامة في الشهر الماضي بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وقد قام نائب الممثل الدائم للمغرب، بصفته ممثلا لرئيس المجموعة الاسلامية، بعرض بليغ لمشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، المعروض على الجمعية في الوثيقة A/50/L.22، والمؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأود أن أسمح لنفسي بأن ألفت انتباه الممثلين بإيجاز الى ثلاث من الفقرات الـ ١٦ من المنطوق، نظرا لأهميتها.

أولا، أود أن أشير الى الفقرة ٦ من المنطوق، المتعلقة بتعزيز التعاون بين منظمتينا في المجال السياسي، الذي أشرت اليه منذ وقت قصير.

ثانيا، أود أن أشير الى الفقرة ٩ من المنطوق، التي تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولاسيما الوكالات الرائدة - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - على زيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها الى منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة بغية تعزيز التعاون بينهما. وهذه المساعدة قد اتضح أنها ذات فائدة متبادلة، وأن الخبرة تستدعي الآن تكثيف هذه الممارسة.

ثالثا، أود أن أشير الى الفقرة ١٣ من المنطوق، التي، على أساس الخبرة السابقة، تتقدم بتوصية في محلها الى حد بعيد وفعالة من حيث التكلفة. فهي تنادي بتغيير الجدول الزمني لاجتماعاتنا بحيث تعقد اجتماعات تنسيقية لمراكز التنسيق التابعة لمنظمات ووكالات المنظمتين في نفس وقت انعقاد الاجتماع العام بين أمانتي المنظمتين وليس في سنوات متناوبة، كما هو الحاصل الآن.

وإذ نسلم بأنه ما من فقرة من فقرات المنطوق الواردة في مشروع القرار تنطوي على أي آثار مالية إضافية، فإنني على ثقة أن المشروع سيحظى بالموافقة الاجماعية من أعضاء الجمعية العامة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على ما ذكرته أمام هذه الجمعية في دورتها التاسعة والأربعين: ألا وهو أن منظمة المؤتمر الإسلامي تستلهم رسالة الإسلام الخالدة والنبيلة، وأن أسسها تقوم على مبادئ السلام والوئام والتسامح والمساواة والعدالة للجميع. وتعاوننا مع الأمم المتحدة لخدمة الدول الأعضاء المشتركة فيما بيننا سيستهدي دوما بهذه المبادئ، ونحن نواصل رحلتنا الجماعية صوب السلم والازدهار والتقدم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.22.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.22 **بدون تصويت؟**

اعتمد مشروع القرار A/50/L.22 (**القرار ٥٠/١٧**).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟**

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.